

ورقة عمل مقدمة لمؤتمر حرية تداول المعلومات في مصر
"المعلومات حق لكل مواطن " عن إتاحة المعلومات
ودورها في تفعيل مشاركة المجتمع المدني

إعداد
أحمد صلاح

فبراير ٢٠٠٨

المحتويات

٤	الفصل الاول: تأصيل نظرى.....
٤	المبحث الاول: المجتمع المدني
٦	المبحث الثانى: مجتمع المعلومات والمعرفة
٩	الفصل الثانى: المجتمع المدنى والمعلومات
٩	المبحث الأول: وضع المجتمع المدني وسياسات الإتاحة المعلوماتية
١٢	المبحث الثانى: المجتمع المدنى والحكومة الالكترونية
١٥	المبحث الثالث: المجتمع المدنى وسياسة التعامل مع المعلومات
١٨	الفصل الثالث:تفعيل مشاركة المجتمع المدنى.....
١٨	المبحث الاول: تنمية المجتمع المدنى معلوماتياً
٢٥	المبحث الثانى: المجتمع المدنى ومجتمع المعرفة.....
٣٠	ملحق:استبيان يشمل عناصر البحث.....
٣٠	استبيان
٣٣	نتيجة الاستبيان
٣٤	نتائج البحث
٣٤	رؤية استشرافية للمجتمع المدنى وعلاقته بالمعلومات
٣٥	قائمة بأهم المراجع المعتمد عليها

مقدمة

تعد العلاقة بين المعلومات والمجتمع المدنى فى غاية الاهمية نظرا لاهمية المعلومات فى التأثير على صنع القرار ليس فى داخل المجتمع المدنى وحسب بل فى عمل اى مجتمع او منظمة او دولة، ونظرا لتلك الاهمية للمعلومات فيجب ان تكون القواعد التى تحكم إتاحة المعلومات والتأكد من سلامتها واضحة وشفافة بحيث فى وسع المنظمات وغيرها اوفراد المجتمع العاديين قادرين على التأكد من صحتها ، بحيث يتحول المجتمع الى مجتمع معرفة وذلك لن يتم الا بتضافر العديد من الجهات والهيئات ومن ضمنها المجتمع المدنى من تحقيق ذلك الهدف .

ولكى نحقق ذلك الهدف لابد من دراسة العلاقة بين المعلومات والمجتمع المدنى وسياسات إتاحة المعلومات فى مصر ومعرفة مقدار تلك الإتاحة ومدى كفايتها ومدى سير مصر على الانفتاح العالمى فى تداول المعلومات بين الدول والمنظمات والمجتمعات المختلفة بممرونة ويسر فى ظل الثورة المعلوماتية المتزامنة مع موجة العولمة الكونية التى يمر بها العالم بأسره بالإضافة الى معرفة مدى مواكبة المجتمع المدنى المصرى والحكومة الالكترونية لتلك التغيرات ، ويقودنا ذلك للتطرق لمعرفة العلاقة بين المجتمع المدنى والحكومة الالكترونية ومدى التعاون بينهم ، ومحاولة الوصول لسياسة معلوماتية واحدة وربط المجتمع المدنى بالحكومة الالكترونية معلوماتيا، مما يسهم فى النهاية فى نجاح المجتمع المدنى فى انشاء استراتيجية مواحدة للتعامل مع البيانات والمعلومات داخل المجتمع المدنى مما يزيد من فاعليته وتأثيره ودقة وسرعة ادائه مما ينعكس بالايجاب على انشاء مجتمع معرفى بالتعاون مع الحكومة الالكترونية وايضا على المجتمع ككل.

مما يؤدى لتفعيل دور المجتمع المدنى ولكن ذلك لايمكن تحقيقه الى بعد الاطلاع على التحديات التى تواجه المجتمع المدنى بواجهه عام والتحديات المعلوماتية للمجتمع بشكل خاص ومعرفة حجم الموارد والامكانيات المتاحة للمجتمع المدنى معلوماتيا، وبعد معرفة المتاحة للمجتمع المدنى نستطيع البدء فى سياسة التشابيك بين المجتمع المدنى معلوماتيا من جانب ومن جانب اخر مع برامج الحكومة الالكترونية، مما يؤدى الى تحويل المجتمع المدنى نفسه كنواة لمجتمع المعرفة المصرى.

وكذلك نستطيع ان نقارن بين التجربة المصرية فى ذلك الصدد والتجارب الدولية الاخرى والاستفادة منها لاقصى درجة والوصول الى مجتمع معرفى مصرى حقيقى على كافة المستويات.

بالاضافة الى وضع سيناريوهات لمستقبل العلاقة بين المجتمع المدنى والحكومة الالكترونية ومستقبل إتاحة المعلومات فى ظل العولمة الكونية والتغيرات المفاهيمية والدولية التى طرات على مصر والعالم.

الفصل الاول: تأصيل نظري

المبحث الاول: المجتمع المدني :

١- تعريف المجتمع المدني :

يعد المجتمع المدني من المفاهيم التي لها اكثر من تعريف ولكن استقر الكثير مكن الخبراء على مجموعة من المبادئ والسمات أسفرت عن التعريف الاتي وهو :

”أن المجتمع المدني هو مجموعة من المنظمات التطوعية التي نشأت اريداً، لتملاً المجال العام بين الافراد والدولة، تهدف الى تحقيق مصالح فئات مهمشة فى المجتمع، او مصالح اعضائها، وهى تلتزم فى ذلك باطار قانونى، يوفر لها الاستقلال الذاتى، وتنهج استناداً على قيم التراضى والتسامح وقبول الآخر، وتلتزم بالادارة السلمية للاختلافات، سواء داخل المنظمة، او بينها وبين المنظمات الاخرى، او مع الدولة“.

ومن اهم السمات التي تميز مفهوم المجتمع المدني الاتي :

أ-الفعل الارادى والتطوعى.

ب-البعد التنظيمى الذى يؤدى الى توافق مجموعة من الارادات على تأسيس منظمة، وفقاً للقانون.

ج-توجه منظمات المجتمع المدني نحو تحقيق المنفعة الكلية للمجتمع والدفاع عن قضيته.

د-قبول الآخر، وتقابل الاختلاف والتنوع بكافة اشكاله، واحترام الحقوق والحريات: والثقافة

والممارسة المدنية، وهو ما يعرف بالثقافة المدنية.^١

^١د.امانى فنديل- سلسلة كتيبات الاعلام والمجتمع المدني شركاء من اجل التنمية - الشبكة العربية للمنظمات الاهلية والمركز الثقافى البريطانى/٢٠٠٧.

٢- مكونات المجتمع المدنى:

يتكون المجتمع المدنى من العديد من الوحدات التى تشكل مفهوم المجتمع المدنى، فقد حدث توافق حولها فى مطلع الألفية الثالثة ، خاصة بعد المشروعات العالمية المقارنة، التى شارك فيه عدد كبير من الخبراء من مختلف انحاء العالم وتلك المكونات هى كالاتى:

أ- المنظمات غير الحكومية التى تعرف بأسم المنظمات الاهلية

ب- المنظمات الحقوقية وهى تسعى للتأثير فى السياسات التأثير فى رأى العام من اجل الدفاع عن قضية معينة كحقوق الاطفال او من اجل مبادئ حقوق الانسان.

ج- جماعات الاعمال.

د-الجماعات المهنية (النقابات) وتعتبر حالة حدية نظراً لان عضويتها شرط اجبارى وليس اختيارى لممارسة المهنة ، وهنا تسقط احد العايير المهمة كشرط من شروط منظمات المجتمع المدنى ولكن مؤخراتم اعتبارها كحالة حدية.

ر-الاتحادات العمالية وهى حالة حدية هى الاخرى.

و-الجامعات والنوادرى تصنف فى العديد من دول العالم على انها قطاع غير ربحى ، ولكن فى مصر لم تدخل ضمن المنظومة غير الربحية لذلك فهى ليست من منظمات المجتمع المدنى المصرى.

ولا يعتبر القطاع الخاص جزء من المجتمع المدنى نظراً لانه يهدف للربح ، وكذلك الأحزاب السياسية نظراً لأنها هدفها للوصول للحكم والسلطة، وايضاً الحركات الاجتماعية نظراً لعدم وجود غطاء قانونى لها ولانها ليست منظمة ، ولا تتسم بالاستمرارية.

ولكن يوجد تيار يدعو لتوسيع قاعدة المجتمع المدنى وجعله اكثر مرونة ويدعو لاعتبار القطاعات سالفة الذكر على أنها جزء من المجتمع المدنى.^٢

٣- أهم المعايير التى تحدد منظمات المجتمع المدنى

أ- عدم السعى الى الربح واذا تحقق ربح من اى شكل ، فإنه يتجه الى تطوير المنظمة وتغذية مشروعات أخرى.

² المرجع السابق

- ب- تواجد عنصر التطوع ، ولو بشكل جزئي في أنشطة المنظمة
- ج- الاستقلالية الذاتية ، التي يكفلها القانون لها في إدارة شئونها إدارة ذاتية
- د- توافر إطار هيكلي أو تنظيمي للحكم ، وفي ضوء قواعد متفق عليها داخلياً
- ر- عدم الانخراط في السياسة ومساندة مرشحين وغيرها من الأمور، ولكن لها ان تدافع عن حقوق الانسان وغرس الثقافة المدنية وغيرها تحقيق الصالح العام ويكون لفئات مهمشة، او صالح بعض الاعضاء في الجمعية³

المبحث الثاني: مجتمع المعلومات والمعرفة

١-تعريف مجتمع المعرفة:

يأتي مجتمع المعلومات بعد مراحل متعددة مر بها التاريخ الإنساني ، وتميزت كل مرحلة بخصائص ومميزات، حيث شهدت الإنسانية من قبل، تكنولوجيا الصيد ثم تكنولوجيا الزراعة، وبعدها تكنولوجيا المعلومات، التي رسمت الملامح الأولى لمجتمع المعلومات هذا الأخير تميز "بالتركيز على العمليات التي تعالج فيها المعلومات، المعلومات هذا الأخير تميز "بالتركيز على العمليات التي تعالج فيها المعلومات والمادة الخام الأساسية به هي المعلومة، التي يتم استثمارها بحيث تولد المعرفة، معرفة جديدة. وهذا عكس المواد الأساسية في المجتمعات الأخرى، حيث تنضب بسبب الاستهلاك، أما في مجتمع المعلومات فالمعلومات تولد معلومات، مما يجعل مصادر المجتمع المعلوماتي متجددة ولا تنضب" الأمر الذي يفسر أهمية المعلومات، ومكانتها كأهم مادة أولية على الإطلاق وهو ما يجعل المجتمع الجديد يعتمد في تطوره بصورة أساسية على هذا المورد ، وشبكات الاتصال والحواسيب، ويتميز بوجود سلع وخدمات معلوماتية لم تكن موجودة من قبل، إلى جانب اعتماده بصفة أساسية على التكنولوجيا " الفكرية" أي تعظيم شأن الفكر والعقل الإنساني بالحواسيب، والاتصال والذكاء الاصطناعي ونظم الخبرة.

³ المرجع السابق

٢- خصائص مجتمع المعلومات والمعرفة:

تتميز مجتمعات المعرفة أن المعرفة تشكل أهم المكونات التي يتضمنها أي عمل أو نشاط، وخاصة فيما يتصل بالاقتصاد والمجتمع والثقافة، وكافة الأنشطة الإنسانية الأخرى التي أصبحت معتمدة على توافر كم كبير من المعرفة والمعلومات، ويتسم مجتمع المعرفة بكون المعرفة لديه من أهم المنتجات أو المواد الخام.

وليسست مجتمعات المعرفة أمرا حديثا، فإنه على سبيل المثال كان الصيادون يتقاسمون المعرفة منذ زمن بعيد بشأن التنبؤ بالطقس وذلك في إطار المجتمعات المحلية التي يعيشون بها، ويتم إضافة المزيد باستمرار إلى هذه المعرفة التي تعد جزءا من رأس مال هذه المجتمعات. الأمر الذي جد حديثا هو أنه: أصبحت المعرفة من أهم مكونات رأس المال في العصر الحالي، وأصبح تقدم أي مجتمع مرتبطا أساسا بالقدرة على استخدامها.

بفضل التكنولوجيات الحديثة، لم يعد ضروريا التقييد بالتواجد في نفس المكان الجغرافي تسمح التكنولوجيا المتاحة حاليا المزيد والمزيد من الإمكانيات لتقاسم المعرفة وحفظها واستعادتها أصبحت المعرفة من أهم مكونات رأس المال في العصر الحالي، وأصبحت قدم أي مجتمع مرتبطا أساسا بالقدرة على استخدامها

ازدياد أهمية مجتمع المعرفة وارتباطه بالمجتمع ككل:

يتشكل كل مجتمع حسب مجموعة من المفاهيم المشتركة، وقد أدت العولمة وتكنولوجيا الاتصالات إلى تكوين مجتمع عالمي يتمتع بمعرفة مشتركة حول كل الموضوعات والإمكانيات. ولقد كانت الموارد المادية العمليات التحويلية الخاصة بها (أي الموارد الاقتصادية) هي الأساس الذي قام عليه النمو الاقتصادي، فيما كانت هناك أمور مثل الموسيقى والفن وامتزاج الثقافات (أي الموارد الثقافية) هي العوامل التي دفعت على النمو في المجتمع بأسره، ومع وصول المجتمع إلى مرحلة النضج أصبحت هذه المعرفة متاحة في الوثائق والقوانين المكتوبة والقوانين غير المكتوبة وراء الناس ومعتقداتهم والكلمات التي يستخدمونها في كل لغة وما إلى ذلك، وكما هو الحال من حيث غياب التوزيع العادل للموارد المادية والاقتصادية مما أحدث نوعا من عدم المساواة بداخل المجتمع، فقد أدى عدم توزيع وإتاحة وتقاسم

المعرفة بشكل متساو إلى إعاقة التنمية. وتدرك مجتمعات المعرفة أهمية وجود المعرفة وبنائها وتقاسمها وتوزيعها بشكل ملائم من أجل تنمية المجتمع.

مبدأ الحرية والمجانية لدى مجتمع المعرفة:

- ١- المعرفة بطبيعتها حرة ومجانية
- ٢- يجب أن تظل المعرفة مجانية من أجل صالح المجتمع
- ٣- يجب أن تظل المعرفة مجانية من أجل تحقيق المزيد من التطور لهذه المعرفة وبلورتها
- ٤- المعلوماتية والتقنية العالية هى اساس ذلك المجتمع

الفصل الثانى: المجتمع المدنى والمعلومات

المبحث الأول: وضع المجتمع المدنى وسياسات الإتاحة المعلوماتية:

بداية يواجه المجتمع المصرى العديد من المستجدات والمفاهيم الجديدة التى طرأت عليه فى ظل سياسة الانفتاح المعلوماتى الكبير التى شهدها العالم ، خاصة مع انتهاء الحرب الباردة وزيادة وتيرة العولمة الكونية وبالخاصة العولمة المعلوماتية التى ازداد سرعتها بشكل كبير خاصة من منتصف التسعينات والوفاق العالمى الذى تم برعاية الأمم المتحدة من تحديد الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة والتى وافق عليها اغلب دول العالم واصبحت تحمل الطابع العالمى او الكونى وقد تضمنت تلك الاهداف العديد من المبادئ وكان اهمها زيادة إتاحة المعلومات وتحطيم القيود التى تحد من سهولة مرور المعلومات بالاضافة الى بناء شراكة حقيقية بين كل من المجتمع المدنى والحكومة والقطاع الخاص بحيث يصبح المثلث الذى يشكل اضلاعه المجتمع .

وبخصوص إتاحة المعلومات فى مصر فهذا المفهوم محصور دوماً بين فكرة الإتاحة من عدمها بدواعى الامن القومى وغيرها وهذا مما ادى الى حصول مصر على مركز متأخرالتقريرالسادس لاوضاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى العالم الصادر عن المنتدى الاقتصادى العالمى (دافوس)، حيث حصلت مصر على المركز ال(٧٧)على مستوى العالم فى إتاحة المعلومات متراجعةً بذلك عن العام السابق حيث كانت مصر فى المركز (٦٣)على مستوى العالم حيث وصفها بعض المحللون والخبراء بانها نكسة لمصر فى مجال الحرية المعلوماتية وانه يجب التوقف عندها لمعرفة الاسباب الحقيقية وراء هذ التراجع الكبير ونرى ان هذا التراجع يعود للاسباب الآتية :

١-عدم وجود رؤية واحدة او شاملة لإتاحة المعلومات بل وجود خطط منفصلة وجزئية للإتاحة المعلومات تختلف من قطاع لآخر مع وجود ضعف عام للتنسيق بين تلك القطاعات بمعنى ادق الافتقار للرؤية الشاملة

٢- عدم تطبيق مفهوم الشراكة بين كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى بشكل صحيح مع تهميش الأخير وعدم إشراكه فى وضع الاستراتيجية الخاص بالإتاحة

٣- التأخر فى رسم وتطبيق سياسات الإتاحة

٤ - الخلط بين الإتاحة والامن القومى وامن المعلومات

والعنصر الآخر يقودنا الى موضوع بالغ الحساسية ليس فى مصر وحدها بل فى اغلب دول الشرق الأوسط وهو الخلط بشكل كبير بين فكرة الامن القومى واتاحة المعلومات ،ويجب التفريق فى هذا الصدد بين أمرين حماية المحتوى المعلوماتى واتاحة المعلومات نفسها فحماية المحتوى المعلوماتى(امن المعلومات) هو امر حتمى وتقوم كل دول العالم بهذ الامر بغض النظر هل هى دول متقدمة ام دول نامية نظرا لسرية بعض المعلومات وعلاقته الوثيقة بالامن القومى والامن القومى يعنى الحفاظ على كيان الدولة من اى اعتداء او تهديد يهدد اى قطاع من قطاعات الدولة وعلى سبيل المثال امن المعلومات العسكرية وياخذ شكل قواعد البيانات ونظم المعلومات العسكرية والحربية والمحتوى المعلوماتى الرقوى العسكرى ،وكافة الناس فى جميع انحاء العالم تقدر مثل هذا النوع من السرية بالإضافة الى حماية جميع المحتويات من كافة عناصر الاختراق والانتهاك له واقامة نظم الامن المختلفة ولكن حديثا يدور حول المعلومات التى من المسلم بها بانها متاحة وهذا للأسف تاخذ العديد من المعلومات التى يجب ان تكون مباحة على انها معلومات ينطبق عليها السرية بدعوى وقعها تحت مظلة الامن القومى تلك المظلة المفضضة التى يمكن ان تغطى كل مايحيط بنا من معلومات ،فينقصنا فعليا تحديد تحديد المعلومات بشكل واضح وسريح لان اتاحة المعلومات هى الاصل وهو حق دستورى بالاسس لاي مواطن وان المنع هو الاستثناء لذلك يجب ان يكون واضح ،فان ما نحتاج اليه بشكل دقيق حد فاصل واطن ان ما يمكن حمايته واضح وهو المحتوى نفسه من اى انتهاك بالإضافة الى المعلومات المتعلقة بشكل واضح وصريح بأمن الدولة وسيادتها وهيبتها ولكن كل هذه الاسباب لاتمنع على الاطلاق اتاحة المعلومات ،فان ما نحتاج إليه هو توضيح حاسم اشبه بشعرة معاوية. و تعد البيانات والمعلومات الركيزة الأساسية لدعم صانعى ومتخذى القرار، سواء على المستوى الحكومى أو على مستوى قطاع الأعمال والمجتمع المدني كشركاء فى التنمية؛ لتحقيق التطور المنشود لكافة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتتأثر منظمات المجتمع المدني كغيرها من القطاعات بمدى توفر واتاحة المعلومات فاذا كان هناك الكثير من المعلومات المتوفرة والدقيقة فان تلك المنظمات ستزداد كفاءتها لانها بالاسس تهدف لتنمية المجتمع فانها عن طريق تلك المعلومات ستستطيع التركيز على القطاعات والمناطق داخل الدولة التى تحتاج للتنمية اما اذا كانت المعلومات غير متوفرة سينعكس بالطبع عليه بالسلب وعلى المجتمع ككل ويوجد موضوع مرتبط ارتباط وثيق بالمعلومات وباتاحتها وهو مدى دقة وشفافية هذه المعلومات وهذا الامر

⁴ جمال محمد غيطاس/امن المعلومات والامن القومى/دار نهضة مصر/مهرجان القراءة للجميع/٢٠٠٧

فى غلبة الخطورة فحتى اذا توفرت المعلومات بشكل كبير ولكن غير دقيق فانه سيؤدى الى نتائج فى غاية السؤ على جميع القطاعات على حد سواء لان اهداف تنمية لان تكون صحيح وسيحدث خلل واضطراب كبير فى عمل المجتمع باسره وابرار الامثل على ذلك المعلومات والبيانات الكذبة والخطائة التى كان يصدرها الاتحاد السوفيتى عن حجم نمو اقتصاده وصناعاته وعن مستوى الرفاهة بداخله وقد اسهمت تلك المعلومات الخاطئة بشكل كبير فى النهيار الاتحاد السوفيتى والذى كان يعد احد القوى العظمى فى العالم وليس بالدولة النامية ،فسلامة ودقة لمعلومات وعدم تعرضيها لتدليس امر لايقبل اهمية عن اتاحة المعلومات ويجب اشراك المجتمع المدنى وكذلك القطاع الخاص فى رسم استراتيجية موحدة لاتاحة المعلومات مما سيؤدى لزيادة الشراكة المجتمعية بين اطراف المجتمع ،بالاضافة الى نمو جميع القطاعات بشكل مضطرد وسيزيد من دقة وقدرات جميع المؤسسات داخل الدولة على التواصل والعمل المشترك من اجل مجتمع افضل .

ولكن رغم العديد من المعوقات التى تم ذكرها سالفاً فان هناك بشائر جيدة على ازدياد الاهتمام بقضايا اتاحة المعلومات والوعى بها فلقد مارسات العديد من منظمات المجتمع المدنى ضغوطاً من اجل اتاحة لمعلومات وبذلت العديد من الجهود من اجل اتاحة المعلومات مثل محاولات انشاء شبكات فيم بينها بالاضافة لانشاء قاعدة بيانات عن منظمات المجتمع المدنى وان كانت الجهود المبذول اقل من المطلوب ، وايضا مساعى ممثلة من جانب القطاع الخاص بالاضافة الى بعض المساعى من جانب الاحكومة من اجل ذلك الهدف خاصة فى ظل سياسات الحكومة الالكترونية مثل البدء فى الاخذ بنظام الا مركزية فى توفير البيانات والمعلومات بدلا من نظام المركزية للنشر القائم حالياً، الذى يحقق انسياب البيانات والمعلومات فى سهولة ويسر ودون تأخير زمنى.

الحلول المقترحة للإسراع من عملية اتاحة المعلومات:

١. التأكيد على الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدنى والقطاع الخاص وزيادة التنسيق بين جميع الأطراف العاملة من مختلف القطاعات واشراكهم فى وضع استراتيجية موحدة لاتاحة المعلومات
٢. التوسع فى إنشاء مراكز المعلومات والتوثيق فى الأجهزة الإدارية للدولة والهيئات العامة

٣. تشجيع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى فى العمل على تجميع وفهرسة البيانات والمعلومات
٤. وتوفير الدعم اللازم من قبل الدولة لتلك الجهود
٥. ٤- الربط بين قواعد البيانات الخاصة بشركاء المجتمع المدنى مما يوفر سهولة وسرعه فى نقل المعلومات

استبيان يوضح مدى تشتت وقلة المعلومات المتاحة

استبيان حول منظمات المجتمع المدنى

اسم المستبين(المستطلع): احمد صلاح الدين

الإحصاء يدور حول مدى معرفة الشباب بمنظمات المجتمع المدنى وقد دل على مدى التشتت وعدم إتاحة المعلومات بشكل كافى ومناسب و ممادى لقله الوعى داخل المجتمع وعدم معرفة الكثير من الشباب باحد الركائز المهمة فى تكوين اى مجتمع ويستهدف هذا الاحصاء ٢٠٠ شاب بجامعة القاهرة من مختلف الكليات ويدور حول سؤال بسيط وواضح وهو ماهى منظمات المجتمع المدنى وللاسف كانت النسبة كالاتى:

١-١٧٨ طالب (٨٩٪) لا اعرف

٢-١٤ شاب (٧٪) يعرف ماهى

٣-٨ شباب (٤٪) تعريفات مشابهة (الى حد ما)

المبحث الثانى: المجتمع المدنى والحكومة الالكترونية

تتسابق الحكومات حول العالم فى إقامة ما يطلق عليه الحكومة الإلكترونية أو الحكومة الرقمية. ففي كل منطقة من مناطق العالم من الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة، تضع الحكومات الوطنية والمحليات بها المعلومات الحرجة علي الخط المباشر، وتستخدم الآلية لتبسيط العمليات التي كانت معقدة من قبل وتتفاعل إلكترونياً مع مواطنيها.

والحماس الذي يصاحب هذا التوجه يأتي جزئياً من الاعتقاد أن التكنولوجيا الحديثة تحول الشكل السلبي الغالب في الحكومة الفعلية إلى الشكل النشط الإيجابي والتفاعلي مع المواطنين ومؤسسات الأعمال. ففي كثير من الأماكن، يري كثير من المواطنين أن حكوماتهم لا تستجيب لحاجاتهم الملحة بالقدر الكافي، وأن انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة ساهمت في تغيير النمط التقليدي للحكومة في توفير ووضع الخدمات المتعلقة أمام المواطنين.

والتعريف المنتشر للحكومة الإلكترونية أو الرقمية يتمثل في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساندة فعالية الخدمات الحكومية وتعاملها مع المواطنين بطريقة أحسن وأسهل، والسماح بالوصول إلى قدرٍ أعظم من المعلومات، وجعل الحكومة ذاتها أكثر استجابة لرغبات المواطنين. وقد تتضمن الحكومة الإلكترونية إتاحة الخدمات عبر شبكة الإنترنت والويب، التليفون، مراكز المجتمع، الأدوات اللاسلكية أو نظم الاتصال الأخرى المتوفرة.

أن نجاح الحكومة الإلكترونية يتطلب تغييراً في كيفية عمل وأداء الحكومة، كيف تتفاعل مع المعلومات، كيف يري المسئولين ووظائفهم ويتفاعلون مع جمهور المواطنين؟ كما يتطلب أيضاً تحقيق الحكومة الإلكترونية المشاركة النشطة بين الحكومة والمواطنين والقطاع الخاص والقطاع المدني. وتحتاج الحكومة الإلكترونية إلى إدخال وتغذية مرتدة مستمرة من وإلى المواطنين والمسئولين الذين يتعاملون مع خدمات الحكومة الإلكترونية ويستخدمونها.

وحيث أن الحكومة تعتبر جامع للمعلومات ومصدراً لها، في نفس الوقت، ومقدمة للمعاملات والخدمات التي يحتاجها المواطنون ومنظمات الأعمال فيمكنها تحقيق هذا التصور من خلال ما يطلق عليه الحكومة الإلكترونية أو الرقمية المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة، وبذلك تضمن أنماطاً وطرقاً جديدة وأساليباً مستحدثت تسهم في إمكانية الوصول للمعلومات والمعاملات والفرص والخدمات.

فما هي الحكومة الإلكترونية؟

الحكومة الإلكترونية هي أكثر من مجرد موقع ويب حكومي علي الإنترنت. ويوجد تعاريف وألفاظ كثيرة شائعة الاستخدام للحكومة الإلكترونية، مثل: الأعمال الإلكترونية، الديمقراطية الإلكترونية، الحكومة الرقمية، الخ.

وبذلك لا يقتصر مفهوم الحكومة الإلكترونية علي إحداث تغييرات شكلية في أساليب تقديم المعاملات والخدمات الحكومية والمنافع العامة للمواطنين بل في إعادة آلية وإعادة هندسة وهيكلية الأنشطة والعمليات والإجراءات الحكومية ذاتها تدعيماً للتنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي الذي تسعى لتحقيقه الحكومات المختلفة.

وعلى ذلك تمثل الحكومة الإلكترونية المستهدف تحقيقها نموذجاً متقدماً يعتمد علي استخدام المعلوماتية والتكنولوجيا المتقدمة لإحداث التغيير التحويلي وليس مجرد إحداث تغييرات وقتية أو تدريجية علي هياكل الأعمال القائمة بالفعل⁶

إن فلسفة الحكومة الإلكترونية ترتبط بالحكومة الفعلية الطبيعية كمصدر للمعلومات والخدمات، كما أن المواطنين ومنشآت الأعمال والمنظمات المختلفة المتواجدة في المجتمع تعامل كعملاء أو منتفعين يرغبون في الاستفادة من هذه المعلومات والخدمات الحكومية. ويمثل ذلك تغييراً جوهرياً في ثقافة تنفيذ الخدمات والمعاملات الحكومية ونظرة المواطنين والأعمال تجاهها.

والهدف الاستراتيجي للحكومة الإلكترونية يتمثل في دعم وتبسيط الخدمات الحكومية لكل الأطراف المعنية:

الحكومة، المواطنين، ومنشآت الأعمال. واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساعد في ربط كل الأطراف الثلاثة معا وتدعيم الأنشطة والعمليات. أي أنه في الحكومة الإلكترونية تساند الوسائل الإلكترونية وتساهم في تدعيم جودة الأعمال التي تقدمها للأطراف الثلاثة المعنية. وعلي ذلك، فإن أهداف الحكومة الإلكترونية تشبه إلي حد كبير أهداف الحكومة الجيدة.

⁶ المرجع السابق

ومما سبق يتضح لنا دور الحكومة الالكترونية بما نها تمثل الام الحضانة لتحويل المجتمع المصرى لمجتمع المعرفة ويتم ذلك بالتنسيق مع كل من المجتمع المدنى والقطاع الخاص وذلك متماشى مع الاهداف الانمائية للالفية الجديدة

ومحاور العمل بين الجانبين ستكون:

١- العمل معاً من اجل تحويل المجتمع المصرى الى مجتمع معرفى حقيقى

٢- تسهيل حصول منظمات المجتمع المدنى على تكنولوجيا المعلومات

٣- استخدام تكنولوجيا المعلومات من اجل تحقيق التنمية

٤- العمل بين شركاء التنمية داخل المجتمع (الحكومة _ والمجتمع المدن_والقطاع الخاص) على وضع استراتيجية موحدة للمعلومات إتاحتها

المبحث الثالث: المجتمع المدنى وسياسة التعامل مع المعلومات

ان المعلوماتية ليست هدف فى حد ذاتها ،ولكنها وسيلة رئيسية للتطوير وترشيد القرارات فى الى منظمة تسعى الى بناء المعرفة وتسلمهم فى دعم مقومات الدولة وتساعد على تحقيق اهداف تنمية المجتمع الشاملة ،كما ان تحقيق المعلوماتى يخضع لتخطيط وفكر انشائى ،شبيهه ببناء مدينة متكاملة المرافق لايمكن تصولر غياب البنية التحتية مثل شبكات الطرق والمياه والكهرباء عنها،كما لايمكن تصور تحقيق التعاون المعلوماتى بين المنظمات وتطويرها بدون ترسيخ الوعى المعلوماتى لدى العاملين بها والاهتمام بعمال المعرفة.

فالمنظمة التى لا تستطيع تحديد احتياجاتها المعلوماتية وتعرف الوصول او تحديد المصادر التى يمكن ان تجيب على استفساراتها وتقابل احتياجاتها،تعانى من الامية المعلوماتية وبالرغم من المستوى العلمى المرتفع للعاملين بها وبالرغم ايضا من سلامة مرافق المعلومات بها.وهذا الوعى ياتى عبر معرفة انواع واشكال مصادر المعلومات وطبيعتها وخصائصها ومدى حداتها،وكذلك معرفة الادوات التى تساعد على الوصول للمعلومات،إضافة للمهارات المساندة التى تمكن من استخدام تقنيات المعلومات ومنها شبكاتها المتنوعة.

ويفتقد المجتمع المدني المصرى فكرة التنسيق الكامل بين اغلب اطرافه حيث اننا بالكاد نستطيع ان نعرف ما هي آراء منظمات المجتمع المدني تجاه قضية معينة باستثناء القضايا الكبرى والشهيرة فقط ولكن غير ذلك لا يمتلك المجتمع المدني المصرى اى بواصلة موحدة فالكثير من موقفه غير معروفة ويعد ذلك الضعف احد العناصر المهمة التى تقلل من فاعلية منظمات المجتمع المدني ولتلك الأسباب لا يمتلك المجتمع المدني المصرى سياسة موحدة فى التعامل مع المعلومات والبيانات وكل منظمة تأخذ طريقة مختلفة فى التعامل مع البيانات وان كان فى الاوانه الاخيرة قد حدث نوع من التغيير اذا نجحت العديد من المنظمات الاهلية فى اقامة شبكة لتبادل المعلومات وتوثيق الخبرات وتكون كارشيف او مرجعية لتلك الجمعيات ، وان كان ملاحظ ان مشكلة منظمات المجتمع المدني اعتمادها على المبادرات الفردية فقط بدون تنسيق جماعى ووجود هد ف استراتيجى لها بالاضافة الى قلة الوعى باهمية مثل هذه المشاريع .

البنية التحتية المعلوماتية للمجتمع المدني وتطويرها :

لتحقيق بنية اتصالات قوية وامنة قادرة على دعم بناء مجتمع المعلومات ودعم المعلوماتية داخل منظمات المجتمع المدني وجعله اكثر فاعلية ودينامكية فيجب تحقيق الاهداف الاتية:^٧

١- الشبكة والخدمات

فى ظل الجهود المبذولة فى تحديث وتطوير شبكة الاتصالات الرقمية وتوسيعها ،لابد ان يقوم المجتمع المدني بلاستفادة منها ومن جميع خدماتها ،بالاضافة الى انشاء شبكة تضم المنظمات العاملة داخل المجتمع المدني ،من خلال التنسيق مع كل من الحكومة الالكترونية ،والقطاع الخاص .

ومحاولة بط منظمات المجتمع المدني بالاجهزة المعلوماتية المهمة فى مصر مثل (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الاتصالات) وغيرها من المرافق الحيوية ويتمشى ذلك مع مشروعات الحكومة الرامية لانشاء مجتمع معرفى مصرى وبالنسبة للقطاع الخاص يقوم بتلك الخدمات فى اطار مساعدته لمنظمات المجتمع المدني.

⁷ د.محمد نور/مجلة المظلة/الشبكة العربية للمنظمات الاهلية/٢٠٠٧

٢-الانترنت

العمل على ربط جميع منظمات المجتمع المدنى عن طريق الانترنت ومن الممكن اطلاق حملة الانترنت فى كل منظمات المجتمع المدنى وذلك بالتنسيق بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة الالكترونية، بالاضافة الى القطاع الخاص وبالاخص شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٣-التعليم التئنى

عمل دورات تدريبية للعاملين بالمنظمات الاهلية من اجل رفع كفاءتهم المعلوماتية والتقنية وذلك بطريقتين عن طريق الكوادر الموجودة حالياً فى منظمات المجتمع المدنى بالاضافة الى التنسيق مع القطاع الخاص والحكومة من جانب اخر.

الفصل الثالث: تفعيل مشاركة المجتمع المدني

المبحث الاول: تنمية المجتمع المدني معلوماتياً:

المطلب الاول: التحديات الراهنة للمجتمع المدني:

يواجه المجتمع المدني المصرى العديد من العقبات وهى تحديات كبيرة يواجه منها الزمن ومنها الذى يستجد^٨ بفعل التغيرات التى تطرأ على المجتمع وتتلخص تلك المعوقات فى الاتى:

أبرزت دراسة ميدانية قامت به الشبكة العربية لمنظمات الاهلية ان المشاكل التى تواجه منظمات المجتمع المدني كالاتى:

- ١- محدودية التمويل حيث تعاني ٨٧،٩٪ من منظمات المجتمع المدني وهى من المشكلات المزمنة التى تواجه منظمات المجتمع المدني فى مصر والمنطقة العربية ويرجع السبب الى قلة التشبيك وعدم معرفة العديد من المنظمات كيفية الإتيان بالتمويل ولقلة تعاون القطاع الخاص مع منظمات المجتمع المدني.
- ٢- قلة التعاون والتشبيك حيث ان التنسيق داخل المجتمع المدني صعب للغاية بالاضافة الى قلته وعدم انتشار تلك الثقافة داخل المجتمع المدني المصرى وهوناتج عن قلة الوعى باهميته وتبلغ نسبة المنظمات التى تواجه مشاكل مع التشبيك ٦٤،٨٪
- ٣- قلة أعداد المتطوعين بسبب ضعف ثقافة التطوع داخل المجتمع المصرى وتبلغ نسبة المنظمات التى تعاني من تلك المشكلة ٥٠،٣٪
- ٤- بعض المنظمات ترى ان هناك قيود عليهم بسبب الاطار القانونى الذى يحكمهم قاصدين بذلك القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ وتبلغ نسبتهم ١٥،٨٪
- ٥- مشكلة الضعف التقنى لمنظمات المجتمع المدني مشكلة كبيرة للغاية خاصة فى صعيد مصر حيث الكثير من المنظمات التى لاتتملك حاسب الى او اى من وسائل الاتصال الحديث وذلك فى ظل ثورة المعلومات التى تجتاح مصر والعالم وللأسف لاتتوافر احصاءات دقيقة او مقربة عن الامكانت التقنية

⁸ المرجع السابق

للمنظمات المجتمع المدني ويرجع ذلك الى عدم وجود دعم من قبل الدولة او القطاع الخاص لاغلب منظمات المجتمع المدني تقنياً معاد اليسير منها^٩

٦- قلة وتشتت المحتوى المعلوماتي لمنظمة المجتمع المدني نظرا لان القليل من المنظمات تعمل فى هذا المجال بالإضافة الى قلة الوعى والامكانيات بمثل اهمية هذا المشروع على المستوى المعلوماتي و الاطار العملى لعمل المنظمات فهو سيزيد من معرفة المنظمات بالخبرات المختلفة فى اقصر وقت بالاضافة الى سرعته وتأثيره على سير العمل

المطلب الثانى: ثقافة التشبيك والمجتمع المدني

بداية يعد التشبيك احد المفاهيم الجديدة فى عالمنا المعاصر اذ ظهر هذا المفهوم بشكله الحالى مع منتصف التسعينات ، والتشبيك بمعناه الموضوعى يعنى التكامل والائتلاف والتنسيق المشترك بين جهات مختلفة من اجل هدف واحد وتعد آلية التشبيك بين منظمات المجتمع المدني الية تنظيمية تسعى من خلالها المنظمات الى تنسيق وتعبئة الجهود والمواقف والموارد باتجاه تحقيق اهداف هذه المنظمات ، وهذه التشبيك تتسم بطبع مميز وهى انها ذات نزعة طوعية اى انها نابعة من الجماعة نفسها نتيجة الاحساس باهميتها وبالاحتياج اليها.

إن موضوع التشبيك ذو أهمية كبيرة فى العمل الاهلي وأهمية تنبع من عدة اعتبارات أهمها ان المنظمات الأهلية بحاجة إلى تضافر وتجميع قواها إذا ما أرادت القيام بالدور المرسوم لها وان تنتج التأثير الذي تريده علي المستوى الوطني والإقليمي والعالمي ، كما أن الجميع يقر بان البنى المتحدة أقوى واقدر على تحقيق الأهداف وضمان الاستمرارية لان عمل وتأثير منظمة بمفردها يكون محدود التأثير والاثر ، فان التنسيق والائتلاف بين مجموعة من المنظمات التي قد تتشابه في اهدافها يصبح عملها الجماعي اكثر ايجابية وفاعلية.

وقد يكون التشبيك بين المنظمات أتيا لتحقيق أهداف معينة ما يلبث هذا التحالف ان يتفكك بعد تحقيقه للأهداف المرسومة ، ويمكن أن يكون التشبيك استراتيجيا إذا وصلت المنظمات المتشابهة الى جدوى

^٩ د.امانى قنديل/تفعيل دور المنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب فى مصر/الشبكة العربية للمنظمات الاهلية/٢٠٠٧

او مردود مادي او معنوي ايجابي ومؤثر حينذاك يتحول التشبيك الى موقف او تحالف استراتيجي ، وقد يتحقق النوع الثاني من التشبيك بين المنظمات المتطابقة في الطبيعة والأهداف.

إلا ان التشبيك بين منظمات المجتمع المدني فى مصر ياخذ شكليين اساسيين ١٠ :

فمن جهة ينظر للتشبيك على انه نظام انشاء بنى جديدة ويتوقع له ان ينتج التأثير والاعتبار مع العلم بان هذا النوع فى الغالب يقتصر فيه التشبيك على القيادات ويهدف إلى تحقيق مهمة معينة مثلا رسم الاتجاه المطلوب لحركة المنظمات الأهلية ، ومن جهة اخرى فالتشبيك يفهم منه بانه اساس لايجاد حيز غير رسمي متعدد الأغراض يجتمع فيه العاملين فى المنظمات الاهلية لمناقشة قضايا محددة تتعلق ببرامجهم او للعمل على ايجاد وسائل لتحقيق هذا البرنامج.

ولكن التشبيك فى مصر بين منظمات المجتمع المدني مازال الى حد ما محدود النطاق والتاثير خاصة التشبيك الالكترونى الذى يغلب عليه الطابع غير الرسمى بالاضافة الى غلبة الطابع الفردى عليه بمعنى عدم وجود مبادرة أو اتجاه واحد تسيير فيه التشبيك الالكترونى وهذا يرجع الى العديد من الاسباب :

١. محدودية وسائل الاتصال الالكترونى(اجهزة الكمبيوتر)فى اغلب منظمات المجتمع المدني واقتصر.
٢. ذلك الى حد كبير على المنظمات التى لديها الامكانيات المادية لذلك النطاق الجغرافى بمعنى ان المنظمات الواقعة فى المدن الرئيسية تنعم الى حد كبير بتلك الوسائل بالاضافة لمميزات اخرى كشبكة الانترنت وغيرها وبالاخص القاهرة والاسكندرية والى حد ما المنيا ولكن المنظمات الواقعة فى أنحاء متفرقة من البلاد وبالاخص قنا وسوهاج وغيرها من المنظمات تعاني بشكل كبير من ضعف قدراتها المعلوماتية.
٣. عدم مساعدة الحكومة للمنظمات المجتمع المدني مساعدة تقنية وخاصة فى المناطق المفتقرة للموارد وتركيز اغلب الاهتمام على المنظمات العاملة فى القاهرة والإسكندرية.

¹⁰ د.امانى قنديل/تطوير مؤسسات المجتمع المدني/الشبكة العربية للمنظمات الاهلية/٢٠٠٤

٤. قلة الوعي بأهمية المعلوماتية داخل بعض منظمات المجتمع المدني.

ولكن على الرغم من ذلك فيوجد العديد من المبادرات التي نبعت من داخل المجتمع المدني المصرى لمواجهة تلك العقبات وان كان يغلب عليه ايضا الطابع غير الرسمى مثل تبادل المعلومات عبر المجموعات البريدية على شبكة الانترنت ،بالاضافة الى العديد من المحاولات لانشاء قاعدة بيانات للمحتوى المعلوماتى¹¹ داخل منظمات المجتمع المدني وان كان ذلك يتم بجهود فردية داخل المجتمع المدني ولقد أسفرت تلك الجهود الى تراكم العديد من الخبرات ،وان كانت تصب فى بوتقة زيادة الدور التنموى لمنظمات المجتمع المدني وهى :

١- إيجاد وسائل اتصال بين العاملين فى منظمات المجتمع المدني وتظهرها هنا اهمية التواصل الذى تقوم به الشبكات حيث انه تستطيع ان تحدد وتزيد من تدفق وإتاحة المعلومات او جعله مقصورة على فئة دون أخرى داخل المجتمع المدني.

٢- تبادل الخبرات والاطار داخل المجتمع المدني مما اتاح سرعة العمل وادى الى ازدياد التواصل بين الأطراف العاملة داخل المجتمع المدني واتاح الفرصة للعديد من الجهات للزيادة محتواها المعلوماتى فى أسرع وقت.

٣- الاستفادة من موارد وطاقت منظمات المجتمع المدني داخل المجتمع المدني المصرى بشكل كبير فى الآونة الأخيرة حيث أدت الى زيادة الوعي والنشاط داخل المجتمع المدني وجعله اكثر تنظيما، حيث أصبحت الشبكات لتلك المنظمات العاملة بتلك الطريقة عبوة مراكز لتطوير قدرات المنظمات ومتمدى لتبادل الأفكار وساحة لمناقشة القضايا.

وهذا الهدف الذى نسعى اليه هو تعميم تلك النظم من تشبيك وغيرها داخل المجتمع المدني ولا تكون قاصرة على بعض المنظمات كما اوضحا حيث نتقوم بتعميم تلك التجارب والخبرات المتراكمة التى قام بها بعض المنظمات داخل المجتمع المدني

اشكال التشبيك :

يأخذ التشبيك فى مصر شكلين أساسيين هما

١- الشبكات الرسمية :

¹¹ المرجع السابق

وهى من النوع الذى يحكمها نظام اساسى ولوائح تبين طرق الانضمام وشروط العضوية وتاخذ جانباً او^{١٢} منهج معين فى ادارتها وفى طريقة صنع القرار داخلها وهذا النوع من التشبيك قليل فى مصر بكافة أنواعه ، ولكن يجب تنشيط هذا النوع فى العديد من الأنشطة:

أ- داخل المنظمات التى تتعامل مع العديد من الجهات الرسمية داخليا وخارجيا وتكون تعمل فى مجال واحد

ب- ان تكون احد الطرق الرئيسية للتعاون بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الحكومة الالكترونية المختلفة

٢- الشبكات غير الرسمية

وهى الأكثر انتشارا وشيوعا داخل منظمات المجمع المدني نظرا لسهولة التى تتسم بها بالاضافة الى انه ليس لها قواعد عامة او نظام اساسى او شروط للعضوية كما فى الشبكات الرسمية وهى اقرب الى المنتديات من حيث الشكل ولكن تبرز اهميته فى سرعتها فى نقل الخبرات والاخبار والمعلومات بسرعة كبيرة، بالإضافة الى زيادة التواصل بين المنظمات المختلفة وفى المناطق المختلفة وهناك العديد من العوامل التى تؤدى الى زيادة كفاءة وفاعلية الشبكات بكافة انواعها وهى:

وجود رؤية شفافة وواضحة لاطراف المجتمع المدني من جانب و مع الحكومة من جانب اخر بحيث يكون هناك تصور كبير وواضح لكافة اواجه التشبيك ليس داخل المجتمع المدني فحسب بل مع الدولة والقطاع الخاص بحيث يكون المثلث متساوى الاضلاع ويتحقق ذلك من وجود هدف واحد واضح للجميه وكل الأطراف داخل المجتمع تسعى الى تحقيقه عن طريق التعاون فيما بينهم ، لان المعلومات واتاحته اوغيرها من الأهداف المنظور بالنسبة لنا فى حقيقتها ليست غاية وانما وسيلة للارتقاء بالمجتمع ككل وتطويره وجعله يواكب التطورات التى تحدث فى مختلف بقاع العالم.

القيام بالتشبيك التى تستطيع ان تبقى لفترات طويلة اى التشبيك الاستراتيجى وتجنى التشبيك التى تقوم على العناصر المختلفة والمتنافرة والتى تدخل فى تشبيك مؤقتة من اجل هدف واحد اى انها لا تتسم بالدوام بل بالموسمية فى التعامل ، حيث يجب بناء التشبيك بين الاطراف المتوافقة التى

¹² المرجع السابق

تهتم بذات القضية مع اضافة^{١٣} عنصر مهم وهو عنصر مساحة الاشتراك او الاتفاق بين اطراف الشبكات محاولة الوصول لافضل النتائج، بحيث تتكامل معا.

بناء الشراكة بين المؤسسات المختلفة:

ويقودنا الحديث للتطرق لموضوع مرتبط ارتباط وثيق بالتشبيك وهو بناء الشراكة والثقة بين مؤسسات المجتمع المختلفة ونقصد بها

أ- المجتمع المدني

ب- الحكومة

ج- القطاع الخاص

لان التشبيك لا يقتصر فقط على التشبيك الالكتروني بل على كافة عناصر التشبيك لان كافة مقوماتها فى جميع الحالات شبه واحدة، وان هذا المثلث هو الذى يمثل اى شراكة ناجحة داخل مجتمع بل يتعدى الامر ذلك وصولا الى ان مقياس نجاح المجتمعات والامم فى الوقت الرهن يقاس بمدى التعاون والتنغم بين تلك المؤسسات الثلاث.

وإذا تم بناء شراكة بين المؤسسات الثلاث سينعكس بالايجاب ليس على التشبيك وزيادة حرية وتنقل المعلومات فحسب بل سيؤدى الى زيادة التشبيك على كافة الأصعدة.

وفى ظل ذلك هناك العديد من المقترحات العملية لزيادة عملية التشبيك الالكتروني داخل المجتمع المدني من جانب وبين شركاء التنمية فى المجتمع القطاع الخاص والحكومة ممثلة فى مشروعات الحكومة الالكترونية

والاقتراحات هى:

١- إنشاء شبكة موحدة تربط بين منظمات المجتمع المدني العاملة داخل الجمهورية واخرى تربط بين هؤلاء وبرامج الحكومة الالكترونية واجهزتها المختلفة مثل وزارة الاتصالات ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالإضافة الى الشركاء المختلفين من القطاع الخاص.

- ٢- عمل ورشات العمل المختلفة للتدريب العاملون بمنظمات المجتمع المدنى على استخدام الوسائل التقنية والدخول الى عالم المعلومات وربطه بالشبكات المختلفة، ويكون ذلك بالتعاون بين كافة القطاعات سالفة الذكر.
- ٣- أن تقوم المنظمات التى تعمل داخل المجتمع المدنى ولديها خبرة فى مجال التشبيك ومجال الربط الالكترونى بالتكاتف وتعليم المنظمات الاقل وعيا بتلك القضايا على ان يتم عمل تنسيق جيد لتلك الورش والاستعانة بالخبرات المختلفة فى ذلك المجال.
- ٤- بناء قاعدة بيانات لمنظمات المجتمع المدنى وان يكون مشروع على مستوى الجمهورية تتضافر فيه كل الجهات المعنية بذلك مما يؤدي الى تدفق أكثر دقة وغزارة للمعلومات داخل المجتمع المدنى بحيث تكون متاحة للجميع وان يكون أشبه بأرشيف يتضمن وحدة بحثية لمنظمات المجتمع المدنى مما يؤدي الى افادة المجتمع ككل ويزيد من حرية المعلومات وتنقله بسهولة ويسر مما أطلق مبادرات مثل حاسب لكل منظمة اهلية وانترنت لجميع منظمات المجتمع المدنى ولكن لانستطيع ان نتمه الى بعد الاتفاق وموافقة الحكومة والقطاع الخاص والتنسيق مع منظمات المجتمع المدنى وكل الجهات.

المبحث الثاني: المجتمع المدني ومجتمع المعرفة

يتشبه كل من المجتمع المدني ومجتمع المعرفة في ان الظروف التي دفعت بها الى السطح الان شبه واحدة وهى تغيير الوضع الدولى وسياسات العولمة الكونية المتسارعة الخطى بالاضافة الى الحاجة الملحة لهذين العنصرين فى المجتمع العالمى ، وقد حصل كل منهم على دفعة قوية منذ منتصف التسعينات وادراجهما ضمن الاهداف الإنمائية للألفية الجديدة .

ولقد تأثر المجتمع المصرى بما يحدث من تغييرات على الساحة العالمية ومع الجهود الحثيثة المبذولة لربط المجتمع المصرى بمجتمع المعرفة ككل ازدادت اتداخل بين المجتمع المدني ومجتمع المعرفة .

ولكن العلاقة برغم اضطراده وتشابكها المتزايد مازالت تتصف بالضعف وذلك للأسباب الآتية:

١- ضعف البنية المعلوماتية لمنظمات الجمعية الاهلية مما خلق فجوة بين مجتمع المعرفة والمجتمع

المدنى

٢- عدم امتلاك منظمات المجتمع المدني لرؤية موحدة لمجتمع المعرفة

٣- عدم التنسيق الجيد بين كل من الحكومة التى تعتبر الراعى الحقيقى لفكرة مجتمع المعرفة فى مصر ومنظمات المجتمع المدني ويتشبه أيضاً كل من مجتمع المعرفة والمجتمع المدني بان كل منهم يسعى لتحقيق الصالح العام للمجتمع وتحقيق التواصل بين جميع الشركاء فى المجتمع وان كل منهم يهدف الى تحقيق التنمية فى كافة قطاعات المجتمع ويمكن الاستفادة من ذلك عن طريق تشجيع الدور الذى يقوم به المجتمع المدني من اجل الوصول الى مجتمع معرفة حقيقى ، فالمجتمع المدني لديه خطط تنموية يقوم بها فى ظل مظلة مجتمع المعرفة ويجب على المجتمع المدني ان يضغط بإتجاه جعل التنمية محور وهدف بناء مجتمع المعلومات، إستخدام التكنولوجيا لتسريع عملية التنمية فى المجتمع، من خلال تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية وتعزيز استدامتها وتوفير فرص العمل وتخفيض معدلات الفقر ودعم الفئات المهمشة، مع التركيز على قضايا المرأة والجندر، والمعوقين وتحديد علاقتها بالتكنولوجيا، وجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات معروفة ومتاحة وسهلة المنال من قبل عامة الشعب بغض النظر عن النوع الإجتماعي، والعمر، والدين، والانتماء العرقى، والوضع الإجتماعي، والتأكد من وصول الحواسيب وشبكات الإنترنت إلى مختلف فئات المجتمع عبر توفير بدائل ذات تكلفة منخفضة، هذا فضلاً عن

تمكين دور المرأة في عملية التنمية من خلال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وتطويع هذه التكنولوجيا وفق إحتياجات الاشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة.

ويجب على الدولة التي تعتبر راعى فكرة مجتمع المعرفة ان تفسح المجال لمنظمات المجتمع المدني من اجل تطوير مفهوم التنمية عن طريق مجتمع المعرفة وان تشجع الشراكات بين القطاع الخاص والمجتمع المدني من جانب ومع الحكومة الالكترونية في هذا الصدد من جانب اخر.

دور المنظمات فى دعم المعلوماتية

تعد الشراكة فى المجال المعلوماتى من قبل المنظمات-خاصة القطاعين العام والخاص، ذات اهمية بالغة للتنسيق ونشر الوعى المعلوماتى بين افراد المجتمع، فالمنظمات يمكن ان تلعب دور الوسيط لمل الصفقات المعلوماتية¹⁴ الكبرى مع الشركات العالمية فى مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال توفير ونشر المعلومات اللازمة لجميع الأطراف والعمل على فتح قنوات الاتصال تعود بالفائدة على الاقتصاد القومى، نظراً لم تتميز بها منظمات المجتمع المدني من خفه يجعله تستطيع ان تخاطب كافة الاطراف ويساعدها فى ذلك حيادها بالإضافة الى مساعدة منظمات المجتمع المدني فى الجهود المبذولة للتخلص من عمل اللغة الاجنبية على الانترنت وتعريب الواقع مما يتسنى للعاملين فى منظمات المجتمع المدني وغيرهم تصفح الانترنت بطريقة اكثر يسراً وأفضل طريق لتنفيذ ذلك هو التشبيك.

¹⁴ د.محمد نور/مجاهة المظلة/الشبكة العربية للمنظمات الاهاية/٢٠٠٧

ثانياً: الجهود العالمية وتجارب الدول الأخرى

تتبنى العديد من الدول قانون خاص لحرية الإفصاح وتداول المعلومات، وتوجد حالياً أكثر من (٥٠) دولة متقدمة ونامية طبقت هذا القانون و(٣٠) دولة أخرى في صدد إصداره. ويعنى قانون حرية تداول المعلومات أساساً بقدرة الأفراد على الحصول على المعلومات والبيانات من المؤسسات الحكومية والإطلاع على السجلات ذات الصلة. وتشمل كلمة الأفراد هنا المواطنين والمقيمين، كما تسمح بعض الدول لأي فرد في العالم بالحصول على المعلومات، ولا يشترط أن يقدم الشخص سبباً للحصول على المعلومات. كما يؤكد القانون عادة على ضرورة وجود قواعد واضحة للمدة الزمنية والرسوم المطلوبة لاستجابة الجهات الحكومية لطلبات الحصول على البيانات.

ولقد توسعت بعض الدول في حرية الحصول على المعلومات لتشمل حق الحصول على المعلومات والبيانات من المنظمات غير الحكومية والشركات التي يشارك فيها مال عام أو تقوم بتنفيذ مشاريع عامة، ففي جنوب أفريقيا يشمل القانون الحصول على المعلومات من مؤسسات القطاع الخاص إذا كان ضرورياً لمصلحة عامة. وتوجد في بعض الدول طرق مختلفة للشكوى من عدم تنفيذ القانون، وتتراوح مستويات الشكوى من الشكوى لجهة أعلى أو إلى المحكمة في داخل الدولة أو الشكوى إلى جهات دولية.

كما اعتمدت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام ١٥١٩٩٤ مجموعة من المبادئ التي يجب أن تقوم عليها الإحصاءات الرسمية، والتي ترتبط أساساً بالنظر إليها باعتبارها أحد حقوق الإنسان الأساسية التي تتطلب: تأكيد الشفافية، الحق في المعرفة، المصادقية والثقة. وتشمل تلك الممارسات: تمثيل واستطلاع آراء المستخدمين، توثيق الجهات التي لها حق الإطلاع على البيانات قبل نشرها للعام وحدود سلطات تلك الجهات. كما وضع صندوق النقد الدولي معياراً من مستويين أحدهما معيار عام صدر وثيقته في يناير ١٩٩٨ ليكون المرجع الأساسي لماهية النظام العام وكيفية تنفيذه لتسترشد به جميع البلدان الأعضاء بشأن تحسين نوعية البيانات والمعلومات التي يتم إنتاجها ونشرها بكاملها من خلال خطط لتطوير النظم الإحصائية كأداة لتعزيز الشفافية.

والمستوى الثاني معيار خاص يتوجه لإلزام الدول الأعضاء التي ترغب في النفاذ إلى أسواق رأس المال الدولية أو تسعى للنفاذ إليها بتقديم البيانات الاقتصادية والمالية طبقاً لمبادئ محددة أقرتها اللجنة

¹⁵ محمد جمال غطياش/امن المعلومات والامن القومي/دار نهضة مصر/مهرجان القلاءة والجميع ٢٠٠٧

الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لمجلس محافظى صندوق النقد الدولي فى مارس ١٩٩٦، حيث يدعم الصندوق تلك الجهود عن طريق تقديم المساعدات الفنية وحفز مصادر أخرى على تقديم المساعدة. وتختلف تجارب الدول فى التعامل مع تنظيم حق جمع ونشر البيانات. ففى حين مازال تعامل بعض الدول خاصة الدول العربية مع البيانات والمعلومات يخضع لقيود متعددة، فإن جميع الدول المتقدمة وكثير من الدول النامية تتفهم أن طبيعة العصر وثورة المعلومات تجعل من عدم وجود المعلومات مصدر خطر للأمن القومى وعائق عن التقدم. وبالتالي فإن تلك الدول لا تتطلب إذن مسبق لقيام أى طرف بجمع المعلومات سواء جهات أو أفراد ولكن تضع معايير يجب الالتزام بها قبل إجراء الدراسات. وتتوجه تلك المعايير إلى حماية الحق فى الخصوصية والإجابة عن علم. كما تتوجه تلك المعايير نحو تحقيق كفاءة استخدام الموارد العامة وعدم الإثقال على المواطنين باستثمارات مطولة أو سبق جمعها. كما تشترط بعض الدول التنسيق مع الخطط الوطنية أو إيداع شريط البيانات والمنهجية المستخدمة فى قاعدة بيانات وطنية متاحة للعامة. ويقع عبء التحقق من توفر تلك المعايير عادة على الجهات والأفراد القائمين بجمع البيانات من خلال وجود رقابة داخلية بالمؤسسات، واشتراط حمل بطاقات تعريفية للأفراد

التجربة الامريكية:

تعتبر التجربة الأمريكية فى مجال امن المعلومات هى الاكثر ثراءً وعراقة على مستوى العالم، فالولايات المتحدة كانت ولا تزال الدولة الرائدة فى مجال المعلوماتية، وتمتلك الولايات المتحدة اكبر محتوى معلوماتى فى العالم وهو الأكثر تنوعاً ونمواً على مستوى العالم وفى ذات الوقت هو الاشد خطورة على الامن القومى مقارنة بى دولة على مستوى العالم ولقد نجحت الولايات المتحدة فى صياغة المعادلة المنشودة وهى حماية معلوماتها وفى نفس الوقت اتاحتها فلقد نجحت فى صياغة نظام فريد من نوعه متماشياً مع الحجم الهائل للمحتوى المعلوماتى ونجحت فى صياغة اطار قانونى متنوع لتلك المنظومة الهائلة وسنذكر جزء من تلك القوانين

١- قانون حرية المعلومات وتعديلاته :

ينص هذا القانون على التسليم بملكية المعلومات، يمتلك المواطنون فى الوقت الحالى معلومات عامة والافتراض العام أو ما هو أن جميع السجلات الحكومية متاحة للرأى العام ما لم تقع ضمن استثناءات تسعة هذه الاستثناءات محددة بشكل يمنع التأويل

٢- قانون الخصوصية :

يحمى هذا القانون الخصوصية الفردية من خلال جعل السجلات لا يستطيع تعديلها الى من خلال صاحبها ولا يمكن الاطلاع عليها فى الحالات العادية

٣- القانون الفيدرالى لادارة امن المعلومات (٢٠٠٢)

يحدد هذا القانون ويوضح المسئوليات فى الانشاء والتنفيذ وتقييم ادارة وسياسة امن المعلومات الاتحادية، ويقوم بمراقبة ممارسة وسياسات امن معلومات الوكالات الاتحادية.

ولقد استعرضنا التجربة الامريكية ومدى تقدمها فى إتاحة المعلومات لمعرفة بعض الحلول لمواجهة مشاكل إتاحة المعلومات فى مصر.

ملحق: استبيان يشمل عناصر البحث

وهذه صورة من الاستبيان الذى تم عمله وتوزيعه على العديد من منظمات المجتمع المدنى لمعرفة آراءهم فى موضوع الاستبيان وهم ١٠ جمعيات اهلية

استبيان

آراء العاملون فى منظمات المجتمع المدنى حول إتاحة المعلومات

اسم الباحث(المستبين): احمد صلاح الدين

مقدمة :

هذا الاستبيان أداة لجمع بيانات آراء العاملين فى منظمات المجتمع المدنى حول إتاحة المعلومات ودورها فى تفعيل مشاركتهم فى المجتمع ومعرفة مدى إتاحة المعلومات وماهو القدر الذى يأملون فى الوصول اليه فى مجال إتاحة المعلومات وتنمية المجتمع المدنى معلوماتيا مما ينعكس على المجتمع ككل فى اطار خطط التنمية المستدامة والنهوض المعلوماتى التى تشهده مصر، ورؤى المستقبل حول مدى التعاون بين مؤسسات المجتمع المختلفة وبالاخص بين الحكومة الالكترونية والمجتمع المدنى فى ظل العولمة المعلوماتية التى تشهدها مصر والعالم. وينقسم هذا الاستبيان الى ثلاث اقسام:

- ١- مدى قدرة منظمات المجتمع المدنى فى التعامل مع مجتمع المعلومات
- ٢- تقييم التعاون بين مؤسسات المجتمع الثلاث ومدى قوة الشركة بينهم بالاضافة الى قياس مدى قوة التشبيك داخل المجتمع المدنى نفسه
- ٣- المشاكل التى تواجه منظمات المجتمع المدنى من عدم إتاحة المعلومات بشكل كافى والحلول المقترحة لتلك المشاكل ورؤى المستقبل للتعاون بين شركاء التنمية فى المجتمع

الاستبيان

البيانات الأساسية

١- إسم الجمعية -----

٢- طبيعة عمل الجمعية -----

٣- الإسم (اختيارى) -----

٤- الوظيفة -----

*مدى قدرة منظمات المجتمع المدنى فى التعامل مع مجتمع المعلومات

س١: هل لديك كمبيوتر وانترنت فى منطمتك؟

○ نعم

○ لا

س٢: مانسبة الاعتماد فى عملك على تكنولوجيا المعلومات؟
%.....

س٣: هل لديك خلفية عن إتاحة المعلومات لمنظمات المجتمع المدنى؟

○ نعم (الرجاء الاجابة)

.....

.....

○ لا

س٤: فى حالة اجابتك (بنعم) هل أنت راضى عن إتاحة المعلومات بشكلها الحالى؟

○ نعم

○ لا

* - تقييم التعاون بين مؤسسات المجتمع الثالث ومدى قوة الشركة بينهم بالإضافة الى قياس مدى قوة التشبيك داخل المجتمع المدنى نفسه

س٥: ماهو تقييمك لاداء الحكومة الالكترونية؟

○ جيد جدا

○ جيد

○ ضعيف

س٦: هل تشعر بتاثير الحكومة الالكترونية على عمل منظمات المجتمع المدنى؟

○ نعم

○ لا

○ الى حد ما

س٧: ماتقييمك للتعاون بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة الالكترونية فى المجال المعلوماتى؟

○ جيد جداً

- جيد
○ ضعيف

س٨: ماتقييمك للتعاون بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في المجال المعلوماتي؟

- جيد جداً
○ جيد
○ ضعيف

س٩: ماتقييمك للتشبيك بين منظمات المجتمع المدني معلوماتياً؟

- جيد جداً
○ جيد
○ ضعيف

*المشاكل التي تواجه منظمات المجتمع المدني من عدم إتاحة المعلومات بشكل كافي والحدود المقترحة لتلك المشاكل ورؤى المستقبل للتعاون بين شركاء التنمية في المجتمع

س١٠: هل توافق على عمل تشبيك يضم منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والاجهزة المعنية في الحكومة الالكترونية للتشاور وتبادل الخبرات وزيادة الحركة والوعي في المجتمع بشكل عام؟

- اوافق بشدة
○ اوافق
○ لا

س١١: ماهي المشاكل التي تتسبب بها قلة إتاحة المعلومات للمنظمتك؟

.....
.....

س١٢: ماهي الحلول التي تقترحها لإتاحة المعلومات بشكل افضل وتحقيق افضل تعاون بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الاخرى في المجتمع وعلى رأسها الحكومة الالكترونية؟

.....
.....

س١٣: ماهي رؤيتك لإتاحة المعلومات في مصر بشكل عام وللنظمات المجتمع المدني بشكل خاص والتعاون بين المؤسسات الثلاثة في المجتمع (المجتمع المدني-الحكومة -القطاع الخاص) من اجل ذلك الهدف والوصول لإتاحة وشفافية نقل المعلومات باقصى درجة؟

.....
.....
.....

س١٤: إذا كان لديكم أية ملاحظات أو إضافات إلي المعلومات الواردة بالاستبيان نرجو كتابتها تفصيلاً كل ما أمكن؟

.....
.....
.....

نتيجة الاستبيان:

هدف الاستبيان(الاستطلاع) هو قياس النتائج بشكل عملي بسؤال العاملين في منظمات المجتمع المدني وبذلك يكون قد تناولنا الشق النظري بالبحث والشق العملي بالاستطلاع، ولقد ضم الاستبيان ١٠ منظمات عاملة في مجال المجتمع المدني، موزعين على القاهرة والاسكندرية(لم يتسنى لي معرفة اراء جمعيات في محافظات اخرى) وينقسم الاستبيان الى ثلاثة اجزاء سيتم الاجابة عليهم جزء تلو الاخر

١-القسم الاول: مدى قدرة منظمات المجتمع المدني في التعامل مع مجتمع المعلومات واتضح لنا من الاستبيان ان ٩٠٪ من الجمعيات لديها كمبيوتر(لم تشمل محافظات الصعيد)، وان متوسط الاعتماد على الكمبيوتر كان ٧٠٪، و٨٠٪ من الجمعيات تعرف مفهوم إتاحة المعلومات: وان ٩٠٪ غير راضيين عن الشكل الراهن لإتاحة المعلومات، وقد كان هناك حالة من عدم التفهم للشكل إتاحة المعلومات في مصر، حيث المعلومات ادى اغلب الجمعيات هو جوجل (google) المحرك البحثي الشهير

٢-القسم الثاني: تقييم التعاون بين مؤسسات المجتمع الثالث ومدى قوة الشركة بينهم بالاضافة الى قياس مدى قوة التشبيك داخل المجتمع المدني نفسه واتسم هذا الجزء بالنتائج السلبية وعدم الرضا على الوضع الراهن، حيث يرى ٥٠٪ من المستطلاع اراءهم ان اداء الحكومة الالكترونية جيد، كذلك يشعر ٢٠٪ فقط بتأثير الحكومة الالكترونية عليه، كما ان ٩٠٪ يرون التعاون بين المجتمع المدني والحكومة الالكترونية ضعيف، و٨٠٪ يرون التعاون بين المجتمع المدني والقطاع الخاص ضعيف، و٩٠٪ يرون ان التشبيك بين منظمات المجتمع المدني ضعيف، وهناك اجماع على عمل تشبيك يضم المجتمع المدني والحكومة الالكترونية والقطاع الخاص

٣-القسم الثالث: كان عبارة عن اسئلة وجاءت الاجابات متوافقة بخصوص وجد الكثير من المشاكل في إتاحة المعلومات وعدم وجود التعاون الكافي من جانب الحكومة والقطاع الخاص مع التأكيد على ضرورة العمل وزيادة قوة الشراكة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة

نتائج البحث:

- ١- السبب الرئيسى وراء مشكلة إتاحة المعلومات او عدمها وراءها عدم وجود نص قاطع يحدد ذلك الاستثناء بالإضافة الى استخدام مفهوم الأمن القومى لارهاب الناس به بقصد او غير قصد، وانه يجب التفرقة بين إتاحة المعلومات ومنعها، وان المنع هو الاستثناء.
- ٢- العديد من المشاكل التى تواجه المجتمع المدنى عدم وجود تنسيق وتشبيك فيما بين منظمات المجتمع المدنى من جانب، ومن جانب اخر عدم وجود تنسيق بين المجتمع المدنى والقطاع الخاص والحكومة.
- ٣- قلة وعى شركاء المجتمع الثلاث بادوار بعضهم واهميتها.
- ٤- افتقد المجتمع المدنى للبوصله يسير عليها.

رؤية استشرافية للمجتمع المدنى وعلاقته بالمعلومات:

على الرغم من المعوقات التى تواجه المجتمع المدنى وتواجه إتاحة المعلومات على حد سواء فإن افاق المستقبل مشرق او على الاقل يوجد قدر قليل من الامل على المدى القريب ويرجع ذلك للا اسباب الآتية:

١. وجود بوادر على اتباع سيلسات اكثر انفتاحاً على المعلومات.
٢. وجود دلائل على زيادة قوة الشراكة بين الشركاء الثلاث وان كان بشكل بطيء الى حد ما.
٣. نشؤ تيار داخل المجتمع المدنى اكثر تطوراً وتقديراً للقيمة المعلومات واكثر سرعة فى تحليل والاستفادة من المعلومات.
٤. بدء كل من المجتمع المدنى والقطاع الخاص لمشاريع معلوماتية طموحة مثل انشاء قواعد البيانات
٥. وجود دلائل على تضعف المحتوى المعلوماتى لكل من القطاعات الثلاثة مع نهاية هذ العقد وهذه كانت بعض الدلائل عن مستقبل العلاقة بين المعلومات والمجتمع المدنى

قائمة بأهم المراجع المعتمد عليها

أولا الكتب:

١. د.امانى قنديل /المجتمع المدني العالمى/مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالاهرام/القاهرة/٢٠٠٢
٢. جمال محمد غيطاس: أمن المعلومات والأمن القومي/دار نهضة مصر/ مهرجان القراءة للجميع /القاهرة/ ٢٠٠٧
٣. جيوفري نويل سميث و كينتين هو/ غرامشي وقضايا المجتمع المدني/ ترجمة/ فاضل جكتر/ دار كنعان للدراسات والنشر/ ١٩٩١
٤. كريم ابو حلاو/ اشكالية مفهوم المجتمع المدني دار الأهالي للتوزيع / دمشق/ ١٩٩٨
٥. محمد محمد الهادى/الحكومة الالكترونية كوسيلة للتنمية والاصلاح الادارى/اكاديمية السادات للعلوم الادارية/٢٠٠٦

ثانيا: المجالات والدوريات العلمية:

١. دليل منظمات الشباب غير الحكومية وجماعات الشباب غير الرسمية والجهات المانحة المهتمة بالشباب/البنك الدولى /يونيو٢٠٠٧
٢. د. امانى قنديل /سلسلة كتيبات الاعلام والمجتمع المدني شركاء من اجل التنمية/ الشبكة العربية للمنظمات الاهلية والمركز الثقافى البريطانى/٢٠٠٧
٣. التحديات والمشاغل التى تواجه منظمات المجتمع المدني /المنتدى العربى للاصلاح/مكتبة الاسكندرية/٢٠٠٦

ثالثا: المواقع الالكترونية:

- البنك الدولى
www.worldbank.org
- الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء
www.capmas.gov.eg
- الشبكة العربية للمنظمات الاهلية
www.shabakaegypt.org
- وكالة الامم المتحدة الانمائية
www.undp.org

- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء
www.idsc.gov.eg
- المركز المصرى لدعم المنظمات الاهلية
www.egyptngosupport.org